

للسياسة الخارجية دولة قطر وعلاقتها الإقليمية والدولية تحديًا كبيرًا للنظريات خاصة معطى القدرات والإمكانات النسبية التي تتمتع بها الدولة في مقابل الدول الأخرى في نظامها الإقليمي والدولي. تتناول هذه الدراسة العلاقة بين القيود والمحددات البنوية، خاصة خلال فترة الربيع العربي القصير (2011-2013) قد حُدَّت كثيرًا من تأثير القيود والعوامل البنوية. وعلاقتها الإقليمية باهتمام كبير في وسائل الإعلام العربية والعالمية على السواء، اعتمادًا على موقف الشخص من القضية التي يتناولها ودور قطر فيها. أما على المستوى الأكاديمي فيدور نقاش أعمق بكثير حول دور قطر الإقليمي وسياساتها الخارجية، السياسية والمواقف الأيديولوجية والكتابات الإعلامية. نظرًا إلى ما تمثله من تحدٍ لأبرز مقولات نظرية السياسة الدولية وقدراتها التفسيرية للعلاقات بين الدول وسياساتها الخارجية. لأنها تخضع بالمطلق لقوى النظام ومعادلات القوة التي تسود فيه ((، وأن هذه الدول حتى تتمكن من الحفاظ على بقائها في بيئة عامة سمتها الفوضى، ويحكمها مبدأ المصلحة والاعتماد على الذات

تعمد بالضرورة إلى الطريقة التي يتناولها؛ أما الانضواء تحت جناح قوة كبرى، في إطار علاقة تبعية لحماية نفسها من قوبأخر تمثّل تهديدًا لها في منطقتها، قوى أخرى لمواجهة تهديدات قوة أكبر منها وفي الحقيقة، فعلت قطر الأمرين معًا في الفترة عندما دخلت في علاقة تبعية مع السعودية لحماية نفسها من إيران، خاصة بعد سقوط نظام الشاه، ثم عندما دخلت في علاقة حمائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيعها اتفاقية دفاعية واستضافتها قوات أميركية في قاعدة العديد بعد عام

لتأمين نفسها من تهديدات السعودية وضغوطاتها، ثم عندما تحولت لتصبح "عضوًا غير رسمي" في تحالف "محور المقاومة" في الفترة لموازنة الضغط السعودي أيضًا الذي اشتد عليها بعد خلال العقد الأخيرين، أن الدولة مهما كانت ذات طبيعة مؤسسية، إذ لكل نخبة فلسفتها ورؤيتها. لكن كان هناك دائمًا خلاف على مقدار الدور الذي تؤديه النخبة في تحديد خيارات الدولة وسياساتها الخارجية) الوقعية الليبرالية البنائية ثانياً: ظاهرة قطر بصعوبة تفسير خياراتها الدبلوماسية في إطار النظرية المركزية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية) 34(، دفع هذا الارتباك البعض إلى قلب الصورة من خلال القول إن سياسة قطر الخارجية هي التي تفتقر إلى التماسك، بينما رأى البعض الآخر أن قطر لا تقوم بأكثر من استخدام قدراتها المالية الكبيرة من أجل الحفاظ على أمنها وانتزاع اعتراف دولي وإقليمي وفي حين يمثل السعي إلى استقلال القرار الدافع الرئيس الـثالث: مأزق الجغرافيا ومعضلة قطر من هنا تأتي أهمية الإضاءة على جغرافيا قطر) المحدد الأساسي لسلوك الدولة من منظور نظريات أب عا: النخبة في مواجهة البنية كما بينا سابقًا، ويرى روبرت جارفيس أن الفرق بين صناعات القرار الذين يتمتعون بمهارات خاصة وأولئك الذين يفتقدونها لا يكمن في مضمون سياساتهم، وبناء التحالفات التي تخدم أهدافهم ومصالحهم) إنما تملك هذه المهارات السياسية يمكن بعض صناعات القرار من الوصول إلى أهدافهم بطريقة أفضل من غيرهم، الإمكانات والمعلومات المتوافرة لديهم واجهة البنية مه ما في رسم ملامح السياسة الخارجية القطرية، وهذه سمة عامة تشترك فيها جميع الدول صغيرها وكبيرها، إلا أن هذه السياسة لا يمكن فهمها بعمق من دون الإلمام بطريقة تفكير النخبة القطرية وتصوراتها لهذه العوامل والتحديات، وكيفية التعامل معها، بما يسمح بتحييدها أو التقليل من تأثيرها. لا بل يمكن القول إن السعي نحو تعظيم دور قطر الإقليمي وانتزاع اعتراف به هو نتاج رؤية صانع القرار القطري لموقع بلاده في الإقليم والعالم، بدليل أن سياسة